

الدّين عند يورغن هابرماس
إخلاص جواد علي مير
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الثالثة
ikhlasjawad6@gmail.com

التقديم: 2023/ 11/ 30 التحكيم: 2024/ 01/ 03 القبول: 2024/ 03/ 11 النشر: 2024/ 6/ 15

DOI: <https://doi.org/10.36473/t9gdby32>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

How to Cite
Religion according to Jurgen Habermas. (n.d.).
ALUSTATH JOURNAL FOR HUMAN AND
SOCIAL SCIENCES, 63(2), 69-88.
<https://doi.org/10.36473/t9gdby32>

Copyrights© Ikhlas. J. A. Mir 2024

Religion according to Jurgen Habermas

Ikhlas Jawad Ali Mir

Ministry of Education / General Directorate of Education, Baghdad / Al-Rusafa III

ikhlasjawad6@gmail.com

Research Summary :

After introducing the assumption that religion exists in contemporary liberal societies by the German thinker Jürgen Habermas. The research proceeded into two aspects: the first was Habermas and the reasons for which he framed the moderation of religious belief, and the second aspect: the stages of development of Habermas's thought for the moderation of religious belief, and the ways to reach its application in consensual ways established by the mind through dialogues and discussions to reach social consensus in order to end up with happiness. After all that, the conclusion was Which adopted a brief presentation of the religious intellectual principles and the results we reached.

Keywords: Habermas, religious belief, secularism, intellectual transformations.

الملخص

بعد تقديم بفرض الدين وجوده في المجتمعات الليبرالية المعاصرة عند المفكر الالمانى يورغن هابرماس . سار البحث الى جانبين: الاول هابرماس والاسباب التي اطرت بها وسطية الاعتقاد الديني ، والجانب الثاني: مراحل تطور فكر هابرماس لوسطية الاعتقاد الديني ،وسبل الوصول الى تطبيقها بسبل توافقية ديدنها العقل عبر حوارات ونقاشات للوصول الى التوافق الاجتماعي للانتهاء الى السعادة بعد كل ذلك كانت الخاتمة التي اعتمدت عرض موجز للمنطلقات الفكرية الدينية ،وما توصلنا اليه من نتائج .

الكلمات المفتاحية: هابرماس ، الاعتقاد الديني ، العلمانية ، التحولات الفكرية.

مشكلة البحث :

تحدد مشكلة البحث بالسؤال التالي: مامدى السلطة التي يفرضها الدين في المجتمعات الليبرالية المعاصرة عند المفكر الالمانى هابرماس.

اهمية البحث :

يستمد هذا البحث اهميته من خلال تناوله لموضوع معاصر وهو الكشف عن حقيقة ماهية الدين ،واقرار دوره المتزايد ،والمهم في بلورة الحياة الاجتماعية السلمية ،وفي مختلف الجوانب والنشاطات السياسية ،التي تتفق ،وواقع ماتشدهه المجتمعات الليبرالية الحاضرة .

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يهدف الى دراسة ووصف خصائص الدين في المجتمعات المعاصرة و تحليلها كي يؤطر صيغ ما يعرضه من ملابسات .

المقدمة :

الدين يفرض وجوده في المجتمعات الليبرالية المعاصرة عند المفكر الألماني يورغن هابرماس (1929م) إنَّ الإنسانَ منذُ أوَّل وهلة وجوده، وبغض النَّظرِ عَمَّا طُرَّحه المفكرون على وفق ما رآه، بدأ يلجأ إلى ما يمكن أن يصل إليه لتحسين واقع أحواله للمعايشة مع أبناء جنسه، باعتماد كلِّ الوسائل والسبل التي يراها، لتيسير، وتسخير ما يقرره في الأصعدة كافة مفيداً لاستمرار ، أو لضمان طمأنينته، وسعادته في المكان، والزمان للذين يعيش فيهما. وقد يعيد النظر، لما يمكن أن يتوقعه في إرجاع حتَّى المفهومات التي هداه فكره إلى ضرورة تجاوزها ، وتلك المنطلقات كانت رهن نظر المفكر الألماني (يورغن هابرماس) (فينليسون، 2015، ص 9) . (Philison, 2015, P.9) في طرح، لأرائه المتأخرة عن عرضه لفكرة حقيقة الدين، وتحليله، ودوره على الصّاعدين الاجتماعيّ، والسياسيّ في مسارات المجتمعات الليبرالية الديمقراطية المعاصرة التي جاءت بعد مخاضات صعبة لمسالك مجتمعاته، في حروب طاحنة، استنتج فيما رآه الأسلوب، والمسار الأمثل الذي ينبغي أن يعتمده المتدينون، لكي يصلوا إلى دورهم الفاعل في النشاطات السياسيّة، ضمن أطر، أو نمطيات واقع مجتمعاتهم الغربيّة، ومهما تعدّدت، أو تنوعت مشاربها أو إتجاهاتها الفكرية، ولعلَّ ذلك الكلام يفضي على ضرورة توخي، وإدراك الخلفيات المعرفية التي وطّدها هابرماس في ميادين تحليله، لماهية للدين في بيئته الأوربية، ومن ثمَّ بيان آرائه، وما توصلَ إليه فكره المتأخر في دور المعتقدات للدينية، وما يفرضه واقعها على الصّاعدين الاجتماعيّ العام للناس، والحياة

السياسية. فكان لأبد من الاهتمام، بمعرفة الأسباب، والوقائع الفكرية، والسياسية، التي واجهت ذلك المفكر، وإلى إعادة فكره في ضرورة تخطي الأحوال التي دعت إلى تجلّي، ضرورة إنتفاء دور الدين، وتخطي مراحل تكوينه البدائي، وعلى وفق ما إلتمسه من قراءات مستقيضة لآراء مفكرين سبقوه منهم المفكر الأميركي (صموئيل هنتغتون) في نظريته (صراع الحضارات)، والذي تبنى بسببها أن النزاعات الفكرية (الأيديولوجية)، والاقتصادية القديمة، والتقليدية لا يمكن أن تقتصر عليها، والتي كانت سائدة بين المعسكرين الغربي والشرقي الشيوعي بعد إنهاء الاتحاد السوفيتي السابق. بل لأبد من أن يعرض ما سيواجه العالم، من نزاعات شديدة، ومتباينة على وفق الأصعدة الثقافية، التي تتباين بين شعوب الأرض في مستوياتها بعامة، ولأسيما في التغيرات التقنية المتسارعة التي شهدتها المجتمعات الغربية، والتي سما فيها الفكر الديني في الحياة السياسية لتلك المجتمعات، وليس هناك من تباين، أو فروق في التعاليم الدينية، سواء أكانت موحدة أصيلة سماوية معتمدة على مضامين كتب مقدسة إعتدها الناس في بيئاتهم، أم أنها مجرد معتقدات واهية، وباطلة، إلتمست الأساطير، والخرافات، تبنهاها واقع وجود الناس، أو أملتها الظروف عليهم. فالدين في البيئات الغربية، بعد تلك التحولات، والوقائع التي سادت، ومرّت قد تمكّن الدين بها من أن يحتل مرلتب جديدة، لا يمكن تجاوزها، ففرض أحولها، وواقعه، بما لا يمكن أن يترك، أو يتجافيه للناس في واقع وجودهم، وعلى الميادين، والسياسات الداخلية للبيئات الغربية، والخارجية للأمم التي هي أقل تطورا في واقع أحوالها، وفي كل الميادين. ولذلك، تمخض فكر (هابرماس) بأن لأبد من إنعاش الحياة الدينية في العصر الحاضر، ولهذا تنبه فكره إلى (مفهوم ما بعد العلمانية)، وما فرضته من وقائع قاسية على المجتمعات في حربين عالميتين، ولهذا رأينا أنه من الضروري ذكر الأسباب الفكرية التي جعلت هابرماس اللاتجاه إلى طلب الدين، وتقصي دور الاعتقاد الوسطي، للتوافق بين الجميع في البيئات الإنسانية كلها. وعلى وفق ما رآه، وتأثر به من آراء، وأفكار الفلاسفة الأوربيين، وعلى اختلاف أفكارهم، وبيئاتهم وذلك ما أمكن طرح مفضياته في الجانب الأول، أما الجانب الثاني، فوجدت أن لأبد من تقصي، ما توصل إليه ذلك المفكر في سبل توخي وسطية الاعتقاد، وما المضامين التي تجلّت به نظريته في الدين؟ وما صلتها بواقعية مذكوره؟ وتأثيره في مجتمعه، وعلى الفكر الإنساني؟

الجانب الأول

هابرماس، والأسباب التي أطرت بها وسطية الاعتقاد الديني

لا يمكن إبعاد الأسباب الفوضوية، والعنيفة، والعدمية التي أدركها المفكر هابرماس، وهو يتبصر واقع المجتمعات الأوروبية، بعد أن هيمن واقع فلسفة العدمية، واللاعقلانية، أو ما عُرف في أوروبا (بفلسفة ما بعد الحداثة)، أو تخطي البنيوية أو فلسفة التفكيك، والتي بدأها الفلاسفة الفرنسيون، وفي مقدمتهم " ميشال فوكو، وجاك دريدا، وجيل دولوز، وفرنسوا ليونار " وما عرضوه من أفكار على ساحاتهم الأوروبية الفرنسية وفي زمن تجاوز عقدين، وما تعرضت له تلك الأفكار من انتقادات شديدة لواقع أحوال المجتمعات الأوروبية، والتي عبرها هاجموا أسس الحضارة الأوروبية، في مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتي رأوا أنها قد جلبت للإنسانية، المحن، والمصائب، وما أثمرت عنه من حربين عالميتين، والتوصل إلى القنبلة الذرية، والأسلحة التدميرية الكيميائية. ذلك على الأطر الاجتماعية، والسياسية، أما في المسارات الفكرية، والفلسفية فقد وجهوا انتقاداتهم إلى النزعة الغربية، والفلسفة الإنسانية، والتي ركزت على إعتقاد الحضارات، والثقافات المتباينة أو المختلفة مع واقعها، واحتقارها، ورأوا أن التطور التقني، والعلمي هو نوع من الاستغلال، والهيمنة الاستبدادية للعقل (Habermas, 2008, P.380)، والذي أفضى إلى فرض السيطرة، والتسلط بالاستغلال العلمي، والمعرفي، وتوظيفهما، فأسمى التقدم التقني، والتكنولوجي إلى ما لانهاية له غاية في حد ذاته، من دون أن يكون وسيلة، لخدمة الإنسان، وإسعاده، وهدايته في عيشه لبر الأمان.

فبدأ حركة شديدة وقاسية، لانتقف عند حد معين، وصار المرء فيه عبارة عن رقم في مسارات العلم، والتقدم الحضاري، ولكن ذلك ينبغي أن لا يتخطاه دعاة الحداثة. لمواجهة ذلك التيار المنطلق عن نيتشه، والذي تصدى له هابرماس في كشف زيف إدعاءات أولئك، فبدأ بألقائه محاضرة بعنوان (الخطاب الفلسفي للحداثة) شن فيه هجوماً عنيفاً على آراء نيتشه، وبما أثار حفيظة المفكر (المتقدم ميشال فوكو) الذي قرر فيه أن هابرماس قد استهدفه شخصياً (صالح، 1988م، ص 83). (Salih, 1988, P.83). وذلك التصدي الهيرماسي، اخترق القطاعات الإنسانية فيما تبناه من عقلانية تجاوزت حدود مسارات المجتمعات الأوروبية جميعها في الجوانب الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية الإنسانية، وتأويلات التراث الأوربي، وقطاعات العلوم، والتقنيات، والتكنولوجيات، لأن انتقادات فوكو. قد إنصبت على الأفرط في الجوانب، والمردودات السلبية لواقع الحداثة، على حين، ركز هابرماس على المعطيات والجوانب الإيجابية للحداثة. ورأى أن لأبد من المسير إلى تحري الريادة في المشروع الحداثي الذي رأى أنه لم يكتمل (Habermas, 2008) (413/198) فخلفية هابرماس النقدية، لما فهمه من مجريات الحداثة عقلانية، وذلك على ما يمكن قوله، هو أهم منجز فكري فهمه من طروحات عمانوئيل كانط (1724-1804م) Kant. Emmanuel، لأن ذلك المدرك النقدي للعقل حماية له من الوقوع في مسارات التصلب، والتشنج، والدوغمائية، فالعقل في منهاج كانط يتولى القيام باستمرارية العودة النقدية لمساراته الماضية بمستقبلية مستمرة، وبما فرضه منهجه لعقل

ذلك من أجل تصحيح الأخطاء التي رأى أنها قد تقع في مساراته السابقة، وبذلك السبيل، وتلك الوسيلة التي قررها، يحصل التقدم على وفق مفرزات الواقع الاجتماعي (صالح، 1988م، ص 99). (Salih, 1988, P.99)

وتلك هي المضامين التي أقرها هابرماس في مضامين محتويات كتبه " تحديات للديمقراطية ما بين المذهب الطبيعي، والدين"، وفي ذلك بين بفكره النقدي ما يأتي :

أولاً: مسار العلمانية، والسياسة، والديمقراطية في بيئته الألمانية، بخاصة، ومجتمعاته الأوروبية بعامة. ثانياً: ورصد المآزق، والمشكلات التي بلغت مسارات تلك المفهومات تزامناً مع توسع ظواهر فكرية جديدة هدّدت الدولة الفرنسية ونظامها الديمقراطي.

وعلى وفق ما عرضه فلاسفة الستينيات بقولهم : " إنَّ العقل هو السَّجن " . لأنَّه إذا ما نُقيد، واستقر على عدم استمراره للتواصل الفكري، ولم يفتح على ما هو واقع مع الآخر صار قيدياً رهيباً، ومخيفاً، منغلقاً على يقينيات ما هو مستمر، ومتطور، وقد التمس هابرماس المقاربة لتلك المدركات عبرَ طرحه لقضيتين مهمتين، وجادتين (Habermas, 2008, PP. 141-151) وهما:

أولاً: الوعي بما يمكن أن يكون مفقوداً، وذلك من خلال ما رآه هابرماس، في العجز الذي وصل إليه العقل الديمقراطي، والمسارات الزمنية الماضية، والطويلة في مجتمعات البلدان الأوروبية. والذي أمتد على ما يزيد من قرنين زمنيين. إذ عجز عن توفير الحياة النامية الجيدة للمجتمعات، لما أخذت به الفلسفة الليبرالية (ثويني و علي، 2022 م – 1443 هـ ، ص 357). (Thiwani & Ali, 2022A.D- 1443 P357)، فيما تعهدت به للأجيال بالتزلماتها، أمام مواطني المجتمعات الأوروبية، إذ وعدتهم بحياة اجتماعية، تقترب من الكمال فيما يريده مواطنوها، ولكنها ولدت ضعف مؤسساتها الاجتماعية، والسياسية، في دولها الديمقراطية، بكونها قد خيبت الآمال من ناحية، وأشاعت الفقر، مما دعا المواطنين الأوروبيين إلى اللجوء لحتمية التكافل الاجتماعي في الواقع المعاشي مع انتشار ظاهرة العولمة، وتضخم دور، وسياقات السوق المنفلت اقتصادياً حتى لم تتمكن الدول في المجتمعات الأوروبية من المعالجة للواقع المعاشي لمواطنيها، إذ اخترق الحدود الجغرافية، وانتهكت سيادة الدول. إذ تبنت العولمة كائنات بشرية مصاحبة لبعدها، فيما قرره المفكر الأمريكي، الألماني الأصل (هربرت ماركوز) (1899-1978م) بوصفه (الإنسان ذو البعد الواحد) وعلى وفق تلك الرؤية، تمكن اقتصاد السوق في أن يسير العالم على النمطيات، والسياقات التي يرتضيها. نمطيات الاستهلاك من دون تنظيم، فأسمى الإنسان كائناً جائعاً، قد طمست كل أبعاده، وتصوراته الحيوية، إذ إنصهرت كل ما عنده من أبعاد، وبقي يدور في بعد واحد تسير في ميادينه الأنشطة الاستهلاكية، فتتعلق أمامه كل السبل، والأفاق، ويسلب الإنسان من إنسانيته، ويجهض عنده كل ميل، أو نزعة للتسامي، وتلك النزعة تعمق التناقض بين المثال، والواقع. وفي ذلك لا يجد الفرد مساحة يمتلك فيها حقه الذي قيده الله بفطرته في نحت شخصيته، وكيانه الإنساني على وفق إرادته الحرة (رزوقة، 2004م، ص 96) (Razoqa, 2004, P.96). والضمانات، والمنطلقات الموعودة التي دعت إليها

المسارات الليبرالية، التي فرضتها الرغبات الغربية في وحدة الفكر، وما أفاضت به لديمقراطية الفرد، فلم يقتنع بنمطية مضامينها، ودعواتها المفضية إلى أكاذيب الرفاهية لمسارات العولمة من قبل العديد من الفلاسفة الغربيين، لأن تطبيقاتها قد أدت إلى خراب، وحرمان، في معظم المجتمعات الأوروبية التي أفضت تطبيقاتها فيها إلى كشف زيف شعاراتها، وعمق إغتراب الفرد عن واقعه الذي التمس فيه وعودها. فصار المفكر الألماني هابرماس مقتنعاً، بأن العقلانية، والعلمانية، ليستا بمقدرهما أن تفرز، أو توحى إلى ضمان مسيرة المرء، وفي كل المجتمعات الإنسانية أن يلتبس، ويتوخم قيم التضامن، والخلاص إلى نهاية سعيدة، والأمل في عيش مرفه، والمواساة في العلاقات، والمحظورات الأخلاقية السامية، وتلك الأزمات كانت سبباً للخطاب الفلسفي المعاصر، والذي فتح الميادين إلى ضرورة طلب الخطاب الديني بديلاً فاعلاً لحدائث فكرية غير مجدية لاستقرار الحياة، لسوء تطبيقها فيما أكدّه (ميكايل فوسيل) بقوله: " هكذا يزيح الخطاب الديني التجريد الحدائث عن الحياة الجيدة باسم غائية أعلى للوجود أضطرّ الفكر الليبرالي للتخلي عنها، وهابرماس نفسه، لا يمكنه التملص من القاعدة التي أصبح بمقتضاها الدين، من جديد رهاناً، وذلك عندما تعاني الفلسفة من قيودها الخاصة" (فوسيل، 2013، ص 32). (Phosil, 2013, P.32). فالعلمانية، لم تعتمد على فصل الدين عن الدولة، بل عمّدت، وضمن توجهاتها الفردية في إبعادها مجمل مسارات حياة الإنسان، وعزلها عن الأخلاق وللادين، وذلك البعد الفردي عن القيم، والمضامين الأخلاقية، قد عمّق الشعور بالإستلاب الشخصي لواقع حياة الفرد، مما أدى إلى لجوء مجموعات بشرية عديدة إلى التقوقع على ذاتيتها، والاحتماء بهويتها، المهددة بالانقراض، والضّياع، واقتراح، أو افتراض أنظمة وشرائع قانونية إقتضت أن تعيش على وفق مجرباتها، ولما اعتقدت به، أو اعتادت عليه من قيم وأعراف، وتلك المجموعات الدينية المختلفة ملأت فضاءات المجتمعات الأوروبية، ولعلّ من أبرز سبل الخروج من تلك الأزمات: الدّعوة الجادة بالتماس العدالة السياسية بكون المعتقدات الدينية حملت العديد من المضامين، والتطلعات المعرفية في نحو: الاستقامة، والمحبة الأخلاقية، والأمال في الخلاص بتبني مشتركات الحياة في وجود عناصر الحوار الديمقراطي (Habermas, 2008, P.145). وقد أصرّ هابرماس على أن لا شيء يمكنه الوقوف من دون أن تمتلك المجتمعات للديمقراطية ليقينيات الاعتقادات الدينية. لأنّ تلك اليقينيات كانت، وما زالت تعزز القوى المحفزة للعقل، والتبصر في معطياته. ففي الحقب التي تضعف فيها المرامي، والدوافع التي تتصل بمسوغات التكافل الاجتماعي بين الناس، نحو الإحسان، يمكن اعتماد المعتقدات الدينية المتينة، بتبني ذلك المشروع الاجتماعي الإنساني، وإنّ ذلك المنعطف الخيري لدفع نظرة الإنسان لغيره من أبناء مجتمعه، يمثل لطفاً يمكن أن يحسب فضله من سبل الاعتقادات الدينية، ولابدّ من أن يفهم في رأي (هابرماس): " بالرغبة في تعبئة العقل الحديث ضد الإنهزامية الكامنة فيه " (Habermas, 2008, P.146). وقد يبتعد (هابرماس) عن استدلالات الصواب في افتراضه سبب فقدان المجتمعات الأوروبية (للحياة الجيدة) والتي جاءت من صياغته لمصطلح " المرعي بما هو مفقود " إلا أنّ أسباب ذلك ترجع إلى:

1- التّعارض بين الإنسان الاقتصاديّ، وبين الإنسان الدينيّ من ناحية.
 2- والفرضية المشتركة بين الاثنين، وهي إنكارهما للإنسان السياسيّ من ناحية ثانية، ولهذا عمد في مسعاه لتملّك المحتويات الدلالية للمعتقدات الدينيّة، في بناء صيغ للتوافق في مجتمعات تسودها تعددية القيم.
 3- وبالسعي لتجاوز الإطار الأخلاقيّ لتلك المسألة، ليمسي استجابة ديدنها إحدى تحديات الديمقراطية منها أن هابرماس لم يعد قادراً في أن يثق بقدرة العقلانيّة التّواصلية والإجرائية في ضمان توفير قواعد محفزة، وقادرة على مواجهة الأخطار المتعددة، والمختلفة التي تهدد للديمقراطيات الغربيّة بما لاحظه فيما قاله : " إنّ الحداثة تنزع نحو الخروج عن مسارها، وإنّ هناك وعياً معيارياً بدأ يتلاشى في كلّ المناحي، وإنّ اجتياحاً للمذهب الطّبيعي، وعقيدته للعمياء بدأ يصيب مجال العلم (Habermas, 2008, PP.14-160)."

ولهذا وجب على (هابرماس) البحث على تمكين العقل وتوظيفه من استرجاع زمام المبادرات، والأمكنيات بيده في تحري البحث عن سبل، وخيارات ثانية، من أجل مواجهة التّحديات التي تفرضها عودة الوعي الدينيّ ممثلاً بالأصوليّة الدينيّة والتّعصب، والتّطرف الدينيّ في سعيه الفلسفيّ، بتوسل (هابرماس) بالعلمانيّة لتمكينها بقدرة على إصلاح أخطائها بنفسها على وفق منظوراته، ولابتعاد نصوصها عن القداسة، والجمود، وذلك ما قرّره في السّعيّ، لاستعادة التّطلعات السياسيّة والاجتماعيّة، والرّمزية المعاصرة، والحديثة، تحت ما تعارفت عليه المنهجيات، والسّبل الديمقراطيّة، وهذا يقرن بإعادة ضبط مفهومات العلمانيّة نفسها. على ضوء المستجدات الحديثة، لأنّه بدأ مطلباً نافعاً بشدّة، لما يمكن أن يكون مؤثراً مباشراً على مفهومات الديمقراطيّة نفسها، على وفق النّظر على أنّ الديمقراطيّة تمثل الوجه السياسيّ للعلمانيّة، بصفها معبرة عن الإرادة الشعبيّة، على الرغم من كون ربط الديمقراطيّة بالعلمانيّة ليس مؤهلاً دائماً. فألمانيا النّازية في حقّ الأربينات، وروسيا الشيوعيّة البلشفيّة في القرنين الماضيين وما بعدهما، كانا نظامهما علمانيين. ولكنهما كانا شموليين وقعت في واقع حكمهما الكثير من المجازر، مما جعلهما في تبني واقع ما كانا عليه يعدّ وصمة عارٍ في تاريخ الحكم الإنسانيّ فالعلمانيّة، وعلمايات الحكم، هي قرينة الديكتاتوريّة. فباتت أسباب ظهور التّطرف الدينيّ من جانب، وسيطرة معايير السّوق الحرّ على مرتكزات الحياة الديمقراطيّة من جانب آخر، تمثل نقص الأنظمة الليبراليّة في شرعيتها. لايمكن أيّ شكل من أشكال التّمثيل القانوني، والتغلب على واقعه لكون القوانين الوضعيّة تمثل فقط تثبيتاً، لنيّاً لموافقة الرّأي الاجتماعيّ العام. وحالة عدم الاستقرار تلك يوطّدها، ويؤكّدها وجود نظم مستمرة في تفسيرها للدين في العالم تتمكن بفضل نظامها الرّد على المفقود الذي تعاني منه الدّول الدستوريّة في الغرب (فوسيل، 2013، ص 40). (Phosil, 2013, P.40). وإذا ما قدرنا أنّ القوانين الليبراليّة تمتنع عن سنّ أحكام تتبنى الصّراعات الإخلاقيّة أو الدينيّة، فإنّ (هابرماس) يرى أنّه ينبغي " على الدّستور الديمقراطيّ أن يستوفي عجز الشّرعية الناتجة عن حياد للدولة تجاه وجهات النّظر المختلفة في العالم " (Habermas, 2008, P. 178). ولذلك طالب هابرماس بتجاوز التّوافق بين الأنظمة السياسيّة الأوربيّة حول مفهومات الديمقراطيّة التي أكتسبت بعد

الحرب العالمية الثانية، لأنه رآها دائرة أو قوساً دائرياً بات في الحاضر يهدد بالانغلاق وبالتقييد، مفضلاً الاعتماد على الأمثلة للنجاحة من التوازن بين الإيمان، والعقل في مثل الأنظمة التي تقر، وتعتقد بوجود " إنسانية على صورة الله، مجسمة في الكرامة السوية، والاحترام غير المشروط للذين يسحقهما جميع البشر" (Habermas, 2008, P.160). وقد شعر هابرماس بما يمكن أن يؤدي به إلى الحرج فيما رآه لواقعه اليوم من استمرار الأنظمة الليبرالية لحمل مواطنيها على حالات مرضية نفسية في نحو " إنقسام الشخصية (الشيذوفينيا)، عندما تمنع مواطنيها من الاعتراف بحقهم في عرض قناعاتهم، مما يؤدي إلى العيش في ازدواج شخصياتهم، بما يظهره، وما يبطنوه. فأفعال السخط، والتبذير على النظم الديمقراطية. تبنى على أسس الظلم المعاش، وبحسب رأي هابرماس، ينبغي رفع الحجر المسلط على المعتقدات الدينية في منعها الوصول إلى ساحات الحكم الديمقراطي. لأنّ الوطنيات الدستورية، لأبد من أن تبنى على أسس المعتقدات المتأصلة، وتلك المعتقدات تلتقي حتماً مع المسارات حول " الحياة الجيدة " والتي يعد شرطها اعتماد مبادئ دولة القانون في التبادل العقلاني للمشروع الديمقراطي. وذلك بسبل إمكانية تعايش أصوات الملحدن العلمانيين مع أصوات المؤمنين المتدينين فيتاح لكل منهما أن يبدي قناعاته من دون أن يفترض أنّها قناعات مقدسة، ومعصومة من الخطأ، سواء أكانت مصادرها الله أم مصادرها الأغلبية البرلمانية، فلا بد من تقديم تنازلات متبادلة في القناعات من الجانبين. لأنه لا توجد قيم مشتركة بين الاثنین تؤدي في حصيلتها لحوار أو النقاش الديمقراطي. بأبعاد ذلك عن مسألة عناصر المطلقات في الآراء. ومن تلك المنحنيات الفكرية، رأى هابرماس أن رواد الكنائس من المتدينين، فهم ينبغي أن يكونوا شركاء ديمقراطيين حقيقيين فيما قاله : " من مصلحة الدولة الدستورية أن تكون متسامحة إزاء المصادر الثقافية المتنوعة التي تغذي الوعي المعياري، والتضامن المدني" (Habermas, 2008, PP. 13-14). فعمل ما بين السبل الديمقراطية في الحكم، وبين المعتقدات الدينية الأوروبية من وشائج، وسمات تقارب أن تمنع بل تكبح وسائل التطرف للديني، والمغالاة في الاعتقادات. والتي تهدد إمكانيات العيش المشترك من جانب، وترويض مسارات السوق الحر المنفلة عن نمطيات السياسة المنوطة بها وظائف التحسين لمجالات الحياة المعاشية من جانب آخر. لكون التجارب المعاشية للظلم باستفحال الفوارق الاجتماعية هي التي تدعو الناس إلى طلب مسائل العدل، والمساواة، لأن المعتقدات الدينية، عكس الأنظمة الحاكمة، لم تترك خطاباتها المعيارية حول معاني العدل، لوصول حياة الجماعات، والأفراد من دون تفريق في الحياة الجيدة، فتعدّ مطلقات الاعتقادات الدينية أكثر تسليحاً في الرد على احتلال الوجود الذاتي الفردي على نحو مقاييس الرأسمالية الإدارية التي تضمها وتؤطرها عقول اقتصادية منفلة القيود، والأنظمة، وتلك التنازلات، وعدم الإطلاق في الموازين الاعتقادية، والفكرية ينبغي أن تكون متبادلة بين أنصار الديمقراطية، وبين أتباع اللديانات المختلفة، من شأنها أن توطر، وتضع أرضية مشتركة لمواجهة العولمة للإيديولوجيات التي تعمل على الدعوة "إلى نزعات بين شموليات متنافسة" (Balibar, 2012, P.42). وإن تلك الرؤى التي تبناها (هابرماس) بقيت محاطة بمخاطر من نتائجها:

أولاً: تأجيج نزعات أنثروبولوجية أسسها تساؤلات عن ماهية الإنسانية للعلاقة بين المذكر، والمؤنث الطبيعي للخلق، والمرضي الذي يحدث، والتي مصادرها دينية، قد تنصب في قلب المجتمعات الليبرالية. ثانياً: ولأن الأمر لا يرتبط فقط بالإقرار بفشل مشروعات العلمانية، وإنما يدعو إلى عودة العقائد الأنثروبولوجية الدوغمانية داخل الديمقراطيات. لكون الفضاءات الاجتماعية، تُعاني من التجزئة، فضلاً عن التمايز فيما بينها، مما وضع شرعية النظم محل الاختيارات لواقع التطبيق.

ثالثاً: وذلك أتاح تنشيط الميادين، والمجالات الدينية، لدعوات التغذية، بتبني نقاط الفشل للديمقراطية. لأن عدم الاستقرار الميداني لواقع المجتمعات العلمانية، جعلها تتجه مجبرة على المهادنة، والمصانعة لما قدر.

كما ذكر (كلود لوفر) (Lefort, No date, P. 262). بمفهومه: أن الأديان قد فرضت نفسها لما تختزنه من تمكّنات، وقدرات على رتق، ولملمت الفروق الاجتماعية بين الناس مما دفع إلى إثبات أنها أعرق في مساراتها الاجتماعية من الديمقراطية الحديثة. ولم يكن ذلك مقتصرًا على المعاني التاريخية، ولكن لكونها قد وفرت الوحدة الاجتماعية في مقروئية، غائبة في المجتمعات التعددية.

الجانب الثاني

مراحل تطور فكر هابرماس لوسطية الاعتقاد الديني، وسبل الوصول إلى تطبيقها

إن العلمانية التي سادت في العالم الغربي، ولاسيما الأوربي منه، هي المرحلة الأخيرة التي رأى فيها (هابرماس) ما يمكن إقراره في الكلام على تطور فكره الذي لم يكن مستقراً، والذي تبناه عبر مباحثه العديدة في نطاق الجدل حول ظاهرة العلمانية ونظامها، في بلورة ذلك من خلال النقاشات، والآراء المتناقضة أحياناً، مع أنها مع تباينها، قد تتصف بما يفضي إلى أن العلمانية، هي من النتائج الأساسية التي بلورتها مفضيات الحداثة، مما أدى إلى تضيق دعوات الدين، ومساراته، وتقيدته، وحصره في نمطيات، وأطر محدودة، واختزال، وتقليص أحجام المعتقدات، والتعاليم الدينية، التي اعتمدها المتدينون بعامه. ولعل ذلك يدفعنا إلى تعريف العلمانية التي أفرها المفكر الغربي " بيتر بيرجر " (Peter , 1967, PP.107- 108) في تحديده لمفهومات العلمانية، وفي غاية الدقة، والوضوح عندما ذكر: " نقصد من العلمانية تلك الأعمال التي تتم بوساطتها تحرير مختلف المكونات الاجتماعية، وانتقال الأصول الثقافية من سلطة المراكز، والمكونات الدينية... كما أن العلمانية الثقافية، والاجتماعية هي أمر واقع تشهد مجتمعاتنا المعاصرة، وهناك أيضاً علمانية نوعية، لأن العلمانية التي توخاها العالم الغربي مفادها يفضي إلى تبني، وحث الكثير من المواطنين الغربيين لعدم ليداء أهمية في حياتهم للدين، وعدم تبني أي فكر ديني. ومع أن ما ذكره ذلك المفكر الغربي فيه حجج واستدلالات مقنعة فيما رآه، وتيقن بصوابه من آراء لعلماء الاجتماع، حول منطلقات العلمانية، ومساراتها، ولكن السنوات الأخيرة من القرن الماضي أثبتت عدم شرعيتها، في إنعدام شعبيتها، وذلك ما أكده المفكر السابق نفسه في لقاء أجري معه عام 1977م فقرر قوله "اعتقد بأن كل ما كتبه، وما كتبه علماء علم الاجتماع في عام 1960م، حول العلمانية، كان مخطئاً، إذ إن الاستدلال السياسي الذي إرتكزنا عليه هو أنه العلمانية والحداثة تسيران في خط واحد معاً، ولكن

الحدائثة تُعدُّ أكثر مواكبة للعلمانية، أي إنَّ الحدائثة تجري على نسقٍ علماني، وليس العكس، وهذه النظرية في الحقيقة كانت مشوشة، وغير منتظمة، ولا يوجد دليلٌ عليها باستثناء بعض الشواهد، والوثائق المحدودة، واعتقد بأنَّها باطلةٌ من أساسها، لأنَّ الغالبية العظمى في العالم اليوم لا تتبنى فكراً علمانياً، بل تُزعج نزعة دينية متأصلةً لاخللَ فيها". (Peter, 1997, P.974)

ويبدو أنَّ ذلك الفكر البنيوي في علم اجتماع اللدِّين، قد تأثر به المفكر الألماني (يورغن هابرماس) للذي كان في بداية آرائه الفكرية يرى أنَّ العلم والأيمان الدينيَّ فكرين متباينين، يجري كلُّ منهما في مسارٍ مستقلٍ عن الآخر فيما ذكره في باكورة عرضه لأفكاره الفلسفية، لأنَّه خاض في تحريه الفكريِّ القضايا والمسائل العلمية فقط. (Jurgen, 1996, P.211)، ومراحلُه الفكرية تتمثل في ما يأتي:

أولاً: لأنَّه، خاض في ميادين فكرية، وبمباحث عديدة تخلَّى بها عن ذلك الرأْي الأول في مسارات حياته الفكرية، ففي عام: 2001م سخرَّ معظم وقته في إجراء بحوث فلسفية موسَّعة حول الموضوعات، والقضايا التي تتصل بالدين، وبخاصة محاضراته التي ألقاها في مؤتمر جائزة السلام في ألمانيا (German Peace Prize Commisstion).

والتي أقيمت في كنيسة (سانت بولز) بمدينة فرانكفورت، بعد شهر من أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول عام 2001م، بعد أن استهدف تنظيم للقاعدة برجي التجارة العالمية في نيويورك، والتي نشرت بالتفصيل في كتابه الذي ألفه فيما يخص الاستتساخ البشري. (au cœur de la vie , 2001, P25)، والمطبوع في العام السابق نفسه تحت عنوان (مستقبل الطبيعة البشرية) .

ثانياً: وفي عام 2004م (The Future of Human Nature): جرى حوار ونقاش بينه وبين بلبا الفاتيكان (بنديكت السادس عشر Benedict XVI Josph Ratziner) جوزيف راتسينجر: قبل أن يُعيَّن للمنصب البابوي، وقد طبعت مضامين الحوار، ومجربته عام 2005م في كتاب تحت عنوان (جدل العلمانية: بين العقل والدين: (The Dialectic of Secularizat on Reason and Religion) ، كما طبعت آراؤه الأساسية مؤخراً في كتاب تحت عنوان (الدين والعقلانية) (Between Naturalism and Religion)، ومما لا يمكن تجاهله أو تناسيه: أنَّ النتاجات الفكرية الأولى لهابرماس، ما كانت تدور حول البحوث الدينية، كما وطَّن ذلك في أواخر حياته. فنظرية الفعل التواصلي مثلاً، والتي نُشرت أول مرة باللغة الألمانية عام 1981م، قدر ركزت بشكل أساس على نظرية التكامل الاجتماعي التي قررها الفيلسوف الاجتماعي (إميل دوركايم) حيث ذكرت بعض جوانبها: " في أنَّ المجتمع البدائي للذي يعيد هيكلته في رحاب مجتمع ديني على أساس المعتقدات الدينية الخاصة به، عادةً يتوحد، ويخطو خطوات كبيرة نحو التطور والرقى، وتلك الوحدة الاجتماعية تركز على الفهم المتبادل الذي ينشأ بطبيعة الحال من العقلانية التواصلية"، ومفهومات المنطلقات الاجتماعية أطلق عليها (هابرماس) اسم العملية التفاعلية، وجعلها تحت عنوان " تحول القداسة إلى نشاطٍ حوارِي " (هابرماس، بلا، ص 77). (Hapermas, No Date, P.77). وتلك النظرة الاجتماعية التي قدمت على ضوء الفعل التواصلي من قبل هابرماس

تميل إلى حد كبير إلى النزعة العلمانية. وهابرماس حتى في سنولته الأخيرة من حياته، لم يفند النظرية العلمانية بشكل واضح، وصريح، بل رأى أن هناك مزاعماً واهية. أسفرت على التشكيك في تلك النظرية. وهو في ذلك تحرك.

ثالثاً: نحو ما بعد العلمانية، بعد تشكيكه بالحدثة التي لم تكتمل بعد. ومن منطلقات عدم اعتقاده في تجاهل دور الدين الفاعل فيها، ولقد إهتم يورغن هابرماس بالدين.

رابعاً: في أواخر حياته، وللذي رأى أن لاتنضج معالم الدين إلا في ظل علم اجتماع للدين. وقد رأى الكثير من المفكرين أن هناك أسباباً عدة فعلت فعلها في تغلغل النظرية في باطن علم الاجتماع، وهي أن غلب عليها الطابع الاجتماعي، ولكن ذلك لا يعني اعتمادها على استدلالات فلسفية متقنة، حتى أن بعض الباحثين رأى أن النظرية العلمانية ليست إلا فرعاً من الحداثة الأوربية البحتة. ولهذا فقد فندوا أقوال من ذكر أن العلمانية بمعناها العام قد بسطت نفوذها خارج حدود للدول الغربية، ولاسيما الأوربية منها. (Jurgen, 1996, P33)، على أن جماعة أخرى من المفكرين قالوا إنها لم تتحقق فتطبق حتى على المجتمعات الأوربية المعاصرة (Historicizing, 2003, P.120).

لما الرأي المناهض للعلمانية فهو أكثر انتشاراً، وسعة بين علماء الاجتماع. إذ أكد مفكروه ضرورة إحياء الحياة الدينية، والاعتقادية عالمياً، وفي ذلك السياق انتقدوا الأسس، والنظريات العلمانية جميعها، وردوا، ودحضوا شتى التوقعات التي قررها المفكرون والمنظرون لها. وقد اعتمد أولئك في جعلهم مبادئ إعادة الحياة الدينية أسساً، ومرتكزات لآرائهم ونظرياتهم في دحض العلمانية، وتقنيدها على ضوء قدرة الدين في قيادة المجتمعات الإنسانية، ولم يركزوا في تقديم لها على عقم التعليم للعلمانية، أو عدم وصولها إلى تأثير فاعل في مختلف المجتمعات البشرية أوربية كانت أم غير أوربية (Peter, 1999, p 2). وقد أكد الكثير من المفكرين الغربيين، وفي مقدمتهم المفكر (بيتر بيرجر) للذي قال "العالم المعاصر يطغى عليه جنون ديني، وهذه الخصلة لم تنفك يوماً عن المجتمعات البشرية، كما أن الدين قد انتشر في بعض المناطق التي لم يكن له وجود فيها سابقاً". (Peter, 1999, P.3). وبالرغم من أن المفكر هابرماس قد تطرق إلى النظرية العلمانية بالشرح والتحليل، وفي أطر رؤية محدودة تبنت العالم الأوربي وحده. (Jurgen, 2008, P23)، إلا أن السبب الرئيس، والأساس لشكه، وترديده بعدم فائدة العلمانية، لإعتماده عدم قدرتها في شمولها العالم كله. (Desecularization of the World, P.4).

وذلك المردود قد أكده في نظرياته. ولذلك نرى أن النزعة إلى تبصره في الدين في أواخر حياته، والتي عدّها موضوعاً فلسفياً قائماً بذاته، قد نشأت عنده إثر انتعاش الحياة الدينية في أغلب المجتمعات الإنسانية، فراج التدين، وانتشر على نطاق واسع، لم يتصوره، إذ شاعت تلك الظاهرة في مختلف النواحي، الاجتماعية، والسياسية للعالم أجمع. (Jurgen, 2008, p18): وقد استند (هابرماس) على الدراسة التي قررها المفكر (خوزية كازانوف) (Asanova. Jose (1994)). إذ وصف إحياء الميادين الدينية في الحياة الاجتماعية، بأنها من الضرورة كي توافق التقاليد، والطقوس للدينية، التي عرفت، واعادها للناس في

جميع أنحاء العالم، وهي لاتسمح لأحد أن يهملها أو يضيق نطاق التعبير عنها. وهي لاتتصاع لتعاليم العلمانية التي حاول منظروها، ومقروها الحد من نفوذ للدين، والمعتقدات بعلمة إليها، لأن الأديان في كل أنحاء العالم، قد دافعت عن مضامين حدودها الموضوعية، والجغرافية، وفي كل مراحل التاريخ، والعصور، وحتى العصر الذي هو فيه، إذ ما زالت تزاوّل نشاطاتها السياسية، لأجل تحقيق ما تصبو إليه من أهداف، وعلى وفق مرتكزات معاصرة تتماشى مع متطلبات وجودها في واقع الأوساط العامة، والخاصة، سياسياً، واجتماعياً. (Jose , 1994 , PP.5-6) .

والمفكرون الذين اعتمدوا مفهوماتهم البعيدة عن نزعة العلمانية، وعدم التضييق لمفضات الدين ومنطلقاته، قد أقرّوا جملة من الاستدلالات، والشواهد، لكي يوطنوا ما يريدونه، ويقرونه، ومنها:

1- انتعاش النهضة في الفكر الإسلامي العالمي، التي أثبتت قدرة الدين على فهم مختلف الصراعات الإيديولوجية التي تسير في العالم، وبدقة، ولاسيما التقارب، وعدم الاختلاف حول الكثير من المسارات الفكرية الإسلامية الاجتهادية. وعدّ الفكر العلماني ذا هشاشة، وفي رأيهم يعرضه للأنهاء، والإضمحلال.

2- وإن المعتقدات الدينية يمرُّ بمرحلة استعادة السيطرة على المجتمعات الإنسانية في أنحاء العالم جميعها ، بما في ذلك المكونات السياسية، والمؤسسات الرسمية للدول. مما أدى إلى بروز دور الدين نتيجة التلاحق الثقافي الذي تمّ بين المجتمعات التقليدية، والحديثة، ودور الدين في توحيد المكونات الاجتماعية في الاثنين، لذلك عارض بعض المفكرين، أخلاق المواطنة، وأفكار الحضر الديني، ولعلّ من أبرز المفكرين الغربيين الذين قدّموا استدلالات لأثبت ما ذهبوا إليه: (مايكل بيرى). (Michael, 1988 , p23) ، و(كراستوفر إيبيرل) . (Christopher , 2002 , p44)، و(باول ويثمان). (Paul, 2002 , p17) ، و(نيكولاس، وولترستورف) . (Wolterstorff , 1997 , p22) . وتلك الاستدلالات عبروا عنها بنمطين، أو مسارين، يختلف بعضهما عن بعض، وفي إيجازهما:

المسار الأول: إنّ الحضر الديني هو مسؤولية ليست عادله، ولا منصفة. تفرض على مواطنين متدينين، يعيشون في ظلّ مجتمعات ليبرالية ديمقراطية، وذلك عدّوه ظلماً لشريحة قد تكون كبيرة، وواسعة في المجتمعات.

والمسار الثاني: وإنّ الحضر الديني الذي قد تفرضه المؤسسات الحكومية على المجتمعات التي تتبنى إقامة ما تراه عليها، تقطع الطريق على أهمّ التعاليم، والأعراف السياسية الدينية، فتنفي أفكار الإفادة من آثارها. أمّا ما رآه يورغن هابرماس في مسألة اعتراض المتدينين على الحياة الديمقراطية الحديثة، فقد كان ناشئاً، عن كون الدين له دور مشترك في الحياة اليومية، لجميع الذين يعتقدون من دون استثناء، اعتماداً على مكنة للدين التي تنبثق في حياتهم الاجتماعية إذكلّ متدين لأبد من أن يؤدي التكاليف جميعها، والأعمال اليومية التي توطر ضمن معتقداته. لأنها تعدّ مصدر إلهام، وطاقة كامنة لديه ينبغي له أن يتبناها، للسير قدماً في جميع ميادين الحياة ومساكلها. (Jurgen, 2005 , P.7)، ولأنّه يؤمن بالفهيمات لحياة أخرى بعدّ الممات، لهذا حاول هابرماس أن يوسّع نطاق مفهومات الليبرالية التبريرية فيما أقرّه بوساطة التدين، من

أجل أن تضاف إليها أفكار الليبرالية الديمقراطية، والتي لم تشر إليها نظريات جون رولز المنظر الأول لها ، ولهذا أكد على ضرورة أن تدعم الحكومات الليبرالية، أنماط المعتقدات الدينية جميعها، وبشكل متكافئ، من دون ترجيح مذهب أو دين على غيره، من الاعتقادات، ولدعوة إلى عدم إرغام المواطنين المتدينين على ضرورة الإنصياح، وراء فكرة الفصل بين المبادئ العلمانية، والدينية في الحياة الاجتماعية، والسياسية، لكون ذلك قد يمس بالهوية الدينية لهم. (Jurgen, 2008 . P.130). ومن أجل الوصول إلى الوسائل، والسبل التي تبنها بغية تحقيق ما رآه هابرماس في تعدد مراحل اتجاهاته الفكرية، يمكن توخي ذلك بما يأتي:

أولاً: إن ما أراده هابرماس من فرضيات وشروط أساسية، التي لأبد من أن تسبق مشروعه الفكري النهائي. ضرورة أن تكون ناشئة من بواطن الأعراف الدينية، وأن تتوسع أنطقتها باعتماد عمليتي التأمل الذاتي (Self Reflection) ، والهيرمينوطيقي (Jurgen, 2008. P.137)

ثانياً: وإن ما دعا إليه هابرماس أن تكون هناك ثلاثة أسس على أصعدة التحويلات الفكرية هي:

1- بما ينبغي على المواطنين المتدينين خلق رؤية معرفية جديدة في مسارات خطاباتهم الدينية في التعامل مع الأديان، والأيدولوجيات الاعتقادية كافة، التي يلتقون بها في مسارات حياتهم الاجتماعية، وهم بذلك سينجحون فيما يريدونه، لو اعتمدوا بدقة لأحوالهم، والظروف التي تجبرهم على تحري ذلك، وتوخي في تقديمهم معتقدات، وبأساليب مدركة، ومفهومة من قبل كل الأطراف، وبخاصة أمام أي طرف يروم احتكار السلطة، والنفوذ.

2- ويجب على كل المواطنين المتدينين إتخاذ مواقف معرفية تقابل الأصوات التي تدعو إلى الاستقلالية المعرفية العلمانية، والابتعاد عن تحري سبل الاعتقادات الأخرى، أو المعارف الدينية المقدسة المخالفة لمعتقداتهم، لكي يواجهوا الإحتكار المؤسساتي الذي بسط سيطرته بسبب رواج العلم في الدوائر الرسمية المحلية، والعالمية، وعليه لأبد للمتدينين أن ينجحوا إلى حد ما في إدراك حقيقة العلاقات بين المعتقدات الثابتة، والأصول العلمية المتطورة. وأن يواجهوا عقبات تنامي الفكر العلماني، ومن بعد ذلك ، يبتعدون عما يحدث من تعارضات فكرية متباينة، ولاسيما في الفكر العلماني الذي أساسه التطورات العلمية. التي قد تحد من تشتت المعتقدات الدينية، واختلافاتها الفكرية، والعقائدية.

ثالثاً: ولأبد للمواطنين المتدينين من الوصول إلى درجة علمية، ومعرفية سامية، تتيح لهم المجالات، لمعرفة الأسباب الفاعلة، والحقيقية التي جعلت الفكر العلماني يتمتع بالصدارة في الميادين، والمجالات السياسية، والاجتماعية المعاصرة كافة. وذلك الحال يؤدي إلى نجاحهم بالتمكن من تحقيق إرتباط وثيق بين النزعة الفردية التي تستند إلى مبدأ التساوي بين أبناء المجتمعات، والنزعات الشمولية على أصعدة الحقوق، والأخلاق في المجتمعات الإنسانية المعاصرة من ناحية، ومن ناحية ثانية، سيمكنهم التوصل مع الأصول التي تربطهم بالجانب الديني (Jurgen, 2008. P.137- 138) "

وقد رأى هابرماس أن تلك التحوّلات الفكرية المعرفية تساعد المجتمعات على تحديث الدين، وتوفق على نشر الوعي الديني عند المواطنين، ولذلك عدّ كونها الوسائل التي يمكن أن تعين المجتمعات الإنسانية المعاصرة على السير بقدرة مع التعدّات الدينية، والتطورات العلمية، (Holberg Prize Laureate, 2005, P.10). وأرجع ذلك إلى ما رآه علماء الاجتماع المعاصرين الذين قيدوا ذلك التحديث، وربطوه بالوعي الفردي والاجتماعي الديني، بصفته ردة فعل نحو ثلاثة تحديات، فرضت نفسها على مسارات الحياة الاجتماعية للناس في العصر الحديث، وهي:

أولاً: التعدّات الفكرية للميادين كافة في المجتمعات.

ثانياً: ورواج العلوم الحديثة، وتطورها في سبل الحياة الإنسانية، في ميادينها، وتوجهاتها جميعها.

ثالثاً: واتساع رقعة الفلسفات الوضعية، وانتشار الأخلاق غير الدينية، فبذلك جعل هابرماس العقلانية أساساً لكل نظرية شمولية يراد تقديمها للناس في النظام الديمقراطي الليبرالي، وهو في ذلك الرأي قد توجه إلى نمط متكافئ في الطرح.. (Holberg Prize Laureate, 2005, P.11).

وننتهي إلى أن المراحل الفكرية للدين عند هابرماس قد تقيد بثلاث مراحل ديناميكية:

الأولى: بدأت في نتاجات الثمانينيات له، اتصفت بنقده لعالم الإيمان، والمعتقدات، إذ نظر للدين بصفته استلاب، متأثراً بالفلسفة الماركسية، فيما أهتم بها منظور مدرسة (فرانكفورت النقدية) .

والثانية: من سنة 1985م حتى حدود عام 2000م ، والتي رأى فيها أن الدين ضرورة وجودية، لتحسين مسارات الحياة إذ انفتح هابرماس على المنعطفات اللغوية الذي دشنته الفلسفة اللغوية، باعترافه للوظيفة المحورية في إنتاج الخطاب المؤثر، وتداولاته في تطرقه إلى اللغة المقدسة، وما طرحته من مفاهيم متباينة بضرورة إعادة النظر بجذرية في مجمل ميادين ما يحيط بالنصوص المقدسة، فضلاً عن التراث المتناقل والشفوي لمجمل الاعتقادات الدينية. على الرغم من أن الأفكار الهيرمينوطيقية، قد تطورت وسائلها، وأدواتها، بل بالذهاب بعيداً في تأويلات النصوص الدينية، وللدراسات للدينية المقارنة، والتي لم يولها هابرماس الاهتمام، والعناية الكافيتين، لأن نظريته في الفعل التواصلي، وفي إخلاقيات الحوار، والمناقشة التي تبناها، تحيط بنتائج المنهج التأويلي، ولاتلتفت بصورة مباشرة إلى الخطاب الديني. ولا حتى الصلة بين المعرفة، وبين الإيمان، وذلك ما حدّد بدقة، ووضوح إدراك هابرماس، ووعيه لعمق المشكلة (العلوي، 1437 هـ - 2015م، الانترنت، ص2/11). (Alawi, 1437AH.- 2015A.D. Internet, P.2/11).

والتي تحتاج إلى دراسة، وتدقيق للمعطيات على وفق المراهات السياسية التي ترى دور الدين في الفضاء الإنساني العام، والذي يؤكد على ضرورة التفاهم، والحوار البيّنات في إقرار واقعية السجال، وتساويه بين المتداولين (الخصوم حصراً وتحديداً)، لأن الاتفاق بين الطرفين لا يتحقق إلا بين متحاورين بصفتهما خصمين في المناقشات المؤسسانية العمومية. وذلك ما طرحه بكتابه " بين الدين، والنزعة الطبيعية " ، ورأى فيه أن لأبد من النقاش والتحاور بين المؤمنين والملحدين، وعرض الحجج، والبراهين بالاستدلالات

على صحة ما يعرض، بشرط، حيادية الدولة الديمقراطية (ثويني، 1436 هـ / 2015م، ص 187-217).
(Thiwani & Ali, 2022A.D- 1443 A.H. , P.187-217)

والمرحلة الثالثة عند (هابرماس) تبدأ مع الألفية الثالثة في عرضه : (المستقبل الطبيعية البشرية: نحو نسالة بشرية)، إذا الدين يسمي أنتفاء للشخصنة الفردية، ولا ينحصر بالفرد، وإنما هو شأن إنساني عام. يسعى ويؤكد على مؤسسات المجتمع بعد العلمانية، إذ يأخذ الدين المكانة الطبيعية في الفضاءات السياسية العامة. إذ عرض (هابرماس) ذلك في كتابه الأخير " بين النزعة الطبيعية، والدين" وفيما خصصه من فصل كامل للدين في الفضاءات العامة . وبذلك اعترف هابرماس بدور الدين في الفضاءات السياسية العامة، بسيره باتجاه الدفاع عن الفضاءات المفتوحة التي يتعايش فيها كل من العلماني والمؤمن، والملحد، بشكل متساوٍ من دون الاحتكام إلى ضوابط أو أنظمة أو خطوط اعتقادية، أو أيولوجية، وبالاعتناء عن التنازع بسبل التفاهم، وهو ما أخذ به هابرماس بتأصيله للمجتمعات العلمانية في ضرورة اتباع ثلاثة مسارات منطقية وهي (العلوي، 1437 هـ - 17 ديسمبر 2015م، الانترنت، ص3/11). - (Alawi, 1437AH. :2015A.D. Internet, P.3/11)

أولاً: التقدّم التقني، والتكنولوجي العلمي، الذي شجع فهم مركزية الإنسان في العالم لنشاطاته، إذ تعتمد الأحداث، والوقائع النفاسير السببية. التي لا يمكن العقل العلمي أو التنويري أن يتصالح بها مع رؤى العالم المقيدة باللاهوت، وعلم الكلام، والميتافيزيقيا.

ثانياً: وتحويل الدين إلى منطقات فردية شخصية، عبر إبعاد المنظمات الدينية، والكنائس، عن السلطة، وللقانون، والحياة العلة السائدة، وكذلك التربية، والتعليم، لأن العقلانية تبنى على كون الفرد ينبغي أن يكون متمتعاً بالاستقلالية، والكرامة، والحرية غير المنقوصة، في كل مجالات الحياة، وميادينها. ثالثاً: ويقود الإنفقال من المجتمعات العقلانية إلى ما بعد الصناعية بكون الصناعية، تؤطر ضمان رفاهية عالية، للإنسان، وأمن اجتماعي مطمئن أفضل، وهو ما يعوض عن الحاجة إلى قوة كونية عليا. ولهذا وجد (هابرماس) أن عودة الدين في العصر الحاضر يوحى إلى تنامي ثلاث ظواهر أساسية : وهي: (العلوي، 1437 هـ - 17 ديسمبر 2015م، الانترنت، ص3/11). - (Alawi, 1437AH.- 2015A.D. Internet, P.3/11):

- 1- التوسع التبشيري في مسائل ديانات مجتمعاته غربية.
- 2- والتطرف الأصولي: إذ انتشرت دوائر الإرهاب، والجهاد باسم الدين. وبخاصة في المجتمعات الشرقية من العالم، وتوسع فكر العنف وسبله، بسبب الاختلاف الديني، والمذهبي، وذلك ما يؤدي إلى إمكانية صعود الأنظمة الفاشية الدينية، ونهوضها من جديد على مسرح الحياة السياسية، والاجتماعية.
- 3- والتوظيف القسري السياسي، لاحتمالات العنف المتأصل في الأديان (العلوي، 1437 هـ - 17 ديسمبر 2015م، الانترنت، ص3/11). (Alawi, 1437AH.- 2015A.D. Internet, P.3/11). عند بعض الأنظمة القسرية بغية الاستمرار في التسلط، وقد تبنى هابرماس عبر تأكيده على دور اللغة، وما تقوم به من سبل، وما تعرضه من وسائل توضيحية في الخطابات التداولية والنقاشية الحوارية، بفهم المعاني بين

المتداولين في فعله التّوصلي وفي منطوقات اللّغة الشّاملة، التي تسيّر وظيفتها بتوضيح العلاقة الداخلية بين الفهم الممكن، لأفعال اللّغة، وضرورة توفر الشّروط القادرة على بيان إفتراضات الصّلاحية لدى أفعال اللّغة، وبحسب ما قرره هابرماس، بكون البشر يفهم فعلاً من أفعال لغته، عندما يعرف ما يجعله مقبولاً، وإذا ما كان كذلك أمسى شاملاً أو عاماً وكلياً، لذلك أسماه بالتداولية العامة التي سعى هابرماس إلى إدخالها على مفهوم التّوافق بين من خصهم بالأحاد أو الإيمان، وهما متقابلان المسير على مايريدون. عبرَ واسطة تحاليل نظرية أفعال اللّغة بالطريقة نفسها التي دعا إليها، وعمل بها المفكر الغربي (بوهلر) الذي أكد على أنّ اللّغة نشاط إنساني، وليس نظاماً، أو نسقاً مغلقاً قائم بذاته، أي إنّ الإنسان، هو الذي يصنع اللّغة، ويحدّد شروطها، ويتمكّن سبل صلاحيتها، ولذلك حدّد (بوهلر) وظائف أية لغة في نمطية ثلاث وظائف: وهي:

1- وظيفة التّمثّل (المثال) .

2- ووظيفة التّعبير (القول) .

3- ووظيفة الاستدعاء (الفعل) .

وقد تبناها هابرماس بفاعلية الحجج، والبراهين (خن، 2016-2017م، ص 199). (Khin, 2016-2017, A.D., P.199) داخل المناقشة، والحوار: الذي هو المحاور، والمجاوبة، والتّحاور وهو التّجاوب، وذلك مصدره العقل، والتّفكير في تحديد المطالبات المعقولة، والمناقشة والمراجعة في الكلام (ثويني، 1436 هـ / 2015م، ص 194). (Thiwani & Ali, 2022A.D- 1443 A.H. , P.194).

وهو ما يعتمد في التّوافق غير أنّ زميل (هابرماس) (كارل أتوليل) رأى في كتبه (التّفكير مع هابرماس ضد هابرماس). أنّ الحوار في مبدئه ثلاثي الأبعاد، والخاص بالمناقشة على وفق الصّيغ الثلاثة مع العالم، والمزاعم الثلاثة بصلاحيتها. فقام باقتراح قاعدة إنطلاق مكتملة نسبياً بفرض إعادة مسارات العقلنة الممكنة، وفقاً لمعنى التّواصل للذّاتي (للوغوس) في إعادة البناء (أتوليل، بلا. ت، ص 79).

(Ato Ail, No Date, P.79). وقد عدّ كتاب منطق العلوم الاجتماعيّة (Lagiquis des scienses

sociales) لهابرماس أول كتاب أهتم بأشكالية الحقيقة والمعنى في سجال فكريّ مع (غادامير)، (وفتجنستين) حول ميادين اللّغة، والعلامة، والتّفكير، والتّأويل. ولاسيماً ميادين المناسبة لإشكالية الحقيقة، والمعنى، وهو التحليل النّفسي، وأدواته، وذلك من أجل تعميق مفهومات المعنى، إذ عدّ هابرماس التحليل

النّفسي من العلوم النّقدية، لما يقوم به من أدوار في تحرير الإنسان، وعلى أقلّ تقدير من الناحية النّقدية

عبرَ توظيف هابرماس لمنهج وجود مستويين للغة. إذ هناك اللّغة العاديّة، واللّغة الخاصة. أمّا العاديّة فهي لغة تتضمن حركات جسديّة وأمّا الثّانية فتتضمن النّتائج فيما قرره هابرماس بعدم إنكار الدور الإيدولوجي

للّغة (خن، 2016-2017م، ص 199-200). (Khin, 2016-2017, A.D., P.199-200)، ودورها في

تحريف الحقائق، والخداع. وكذلك ما تقرّه عملية التّأويل من خلال مجالبة اللاشعور. وذلك لامجال في

الأطالة لتوضيحه، لصلته بشروط ما أراده هابرماس من آرائه في وسطية طرحة لفكره الديني، مع أننا

نرى أنّ هابرماس قد استدخل في آرائه الفلسفيّة. واقترح أموراً، لم يستقر فيها الألتزام بنمطية الإيقان

لأرلته، لأنَّ للتأرجح، والاضطراب الفكري لازمة حتى في نهاية ما طرحه عن العلمانية. وافترضه لعمومية للدين. وذلك قد تتأكد حتى في تعريفه للحقيقة بكونها "الإلزام الفريد الذي يجبرنا على الاعتراف الشامل بدون إلزام. وذلك التعريف قد يرتبط بوضعية مثالية للكلام، أي يكون مُقيداً بشكل من الأشكال بالحياة المثالية فيسمح بفهم شامل من دون إلزام أو إكراه(خن، 2016-2017م، ص 20). (Khin, 2016-2017, A.D., P.20)، وهو قد يكون مصدره قوة خارقة لاحدود لها. قد تكون كونية تتمثل بها القدرة الفاعلة.

الخاتمة والنتائج

إن نظرة هابرماس إلى الدين، والاعتقاد في حقيقتها، قد تبنت نظرية إختزالية (Reductionist)، وتلك النظرة بدت لاتتباين مع رؤى المفكرين الغربيين المعاصرين له في نحو: جون رالوز، وغيره، والمتقدمين عليه في الزمن في مثل كانط، ودوركهام، وكارل ماركس، والسّمات المشتركة بين إطروحات، وآراء الإختزال في ميادين الأبعاد الاجتماعية من للدين، بغض النظر إلى ما يدعو إلى إلغاء جوهر للدين في حدّ ذاته، أو كونه حياً منزلاً، وذلك ما قد فرضته من إلتقارن تلك النظرية بالأسطورة، والخرافة، والوهم. ولكنّ موقف (هابرماس) من الدين ظلّ أقلّ (راديكالية) والأعلى برغماتية في تعامله مع للدين إذ الإنسان الحاضر في رأي (هابرماس) لا يستطيع حلّ مشكلاته الحيوية، بعيداً عن منطلقات الدين والمفاهيم الميتافيزيقية الغيبية. وذلك عبر العديد من إطروحاته منها: (الوعي بما هو مفقود)، والتي تتبلور أهميتها في نتائج ما توصلنا إليه وبما يمكن حصره بما يأتي:

أولاً: عرض أزمات سلطة تأسسية عانت منها الديمقراطية الغربية، وقد تجلّت أعراضها عودة الموضوعات، والأسس الدينية إلى الحوار والنقاشات العامة. بتأكيد هابرماس على ضرورة اعتماد القانون والنظام في تسوية الصراعات. بتبني قوانين تحكم بفلسفة علمانية منفتحة. ثانياً: ولابدّ في ذلك المسار أن يمتنع الجمهوريون العلمانيون الغربيون، وغيرهم عن التّسامي بمعتقداتهم الدينية، ورفعها إلى مراتب، ومستويات القداسة المطلقة، لكي يتحوا للمؤمنين المتدينين الفرصة للاقتناع بالتّوصل إلى فضاءات عمومية جديدة.

ثالثاً: ضرورة تأسيس ديمقراطية تشاركية، تفتح على الجميع، مؤمنين، وملحدين وغيرهما، قائمة على الاختلافات، والتنوعات، الجماعية، والاعتراف الفردي بالآخر. فيما يراد، أو يقصد. رابعاً: ولذلك تطرّق هابرماس بشكل جاد، ومستمر لدراسة الأطروحات المعارضة لفكرة الحضر الديني، وتحليل موضوعيتها، ولأسيماً تلك الآراء التي تعتقد بقابلية الدين على تقديم دعم سياسي كبير لجميع شرائح المجتمع للديمقراطي. لأنّ هابرماس يرى أن الخطاب للديني ما زال حياً، يحوي في منطلقاته الكثير من التعاليم الأصيلة. من شأنها أن تشكل مصدراً، وذخراً أساساً لأيجاد، وخلق المفاهيم الاجتماعية، والسعي لصقل الهويات الإنسانية، لأيّ مجتمع.

خامساً: ولقد تبني هابرماس، ما طرحه قبله جون راولز في التمسك بالعقلانية، بكونها شرطاً أساساً لكل نظرية شمولية يراد عرضها في النظام الديمقراطي الليبرالي، وتلك في واقعها تمثل نمطاً واحداً، وصيغة متكافئة في رأيهما. وذلك عبر المسارات الآتية:

أ- أن يبذل الوعي الديني مجهودات للتجاوزات المعرفية مع كل الجماعات الدينية الأخرى. وذلك يحصل بفضل إلتقاء الطوائف المتنوعة في المجتمعات جميعها، ومن خلال الحوارات والمناقشات المفضية إلى الاقتناع المتبادل.

ب- وعلى أن يكون ذلك الموقف مسايراً لسلطة العلوم التي لا تحتفظ بالإحتكار الجماعي للمعرفة على العالم أجمع.

ج- وأن تفتتح كل المواقف على أولويات دولة القانون الدستورية، بأن تستند إلى أخلاق سامية دنيوية. بتبني المتدينين الأحرار الأكثر للعقل. وأن تكون المنطلقات للدينية متمكنة، وقادرة على القبول للسمات العقلية، وتخليها عن الإدعاءات بإمتلاك الإطلاق في المفاهيم الاعتقادية، والابتعاد عن الجوانب الخرافية، والماثولوجية الموهمة للعقول، والمتبينة للنفعية البراغماتية الوصولية المنحازة من دون تفكير متوازن.

المصادر :

- أتو أيل، كارل، (بلا. ت): التفكير مع هابرماس ضد هابرماس، ترجمة: عمر مهيل، للدار العربية للعلوم، ناشرون، الجزائر.
- ثويني، حميد آدم و علي، اخلاص جواد، (2022م- 1443هـ) : دراسات فكرية وفلسفية معاصرة، دار ايجاد للطباعة و النشر و التوزيع ، العراق - بغداد ، ط 1 .
- خن، جمال، (2016-2017): إشكالية الحداثة، والفعل الفلسفي في الفكر الغربي المعاصر، يورغن هابرماس أنموذجاً، أطروحة لنيل شهادة للدكتوراه، علوم في الفلسفة، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، جامعة وهران/2، كلية العلوم الاجتماعية ، اشراف - عبد اللاوي عبد الله ، قسم الفلسفة، الموسم الجامعي.
- رزوقة، يوسف، (2004): الباب الموارد. دراسات في أزهار ثاني أوكسيد التاريخ ، دراسة رمضان بن رمضان: اللّغة على فوضى العالم، تونس، ط/1 .
- صالح، هاشم، (1988): المعركة بين العقلانية، واللاعقلانية في الفكر الأوروبي، مجلة دراسات عربية، العددان 5-6، للعام 34، مارس، أبريل .
- العلوي، رشيد، (شهر ربيع الأول 1437 هـ - 17 ديسمبر 2015م): يورغن هابرماس: نحو منظور جديد لدور الدين، الاعتراف بدوره في الفضاء العمري يرتبط بالدفاع عن فضاء مفتوح، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، الدار البيضاء، الخميس، ، عن F: رابط: <https://twitter-com.aawsat-news>.

- فوسيل، ميكائيل، (2013): هابرماس والمسألة الدينية، ترجمة محمد صدام. موقع الأوان، الانترنت، أبريل.
- فينيلسون، جيمس جوردن، (2015): يورجن هابرماس : مقدمة قصيرة جداً ، ترجمة: محمد الرّوبي، مراجعة ضياء ورّاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط1، 2015 .
- هابرماس، يورغن، (بلا . ت): نظرية كنش إرتباطي (باللغة الفارسية)، ترجمه إلى الفارسية: كمال بولادي .

References

- Ato Ail, Karl, (No. date.): Thinking with Habermas against Habermas, translated by: Omar Muhibel, Arab House of Sciences, Publishers, Algeria, .
- Thiwani, Hamid Adam and Ali, Ikhlas Jawad, (2022 AD - 1443 AH): Contemporary intellectual and philosophical studies, Dar Abjad for Printing, Publishing and Distribution, Iraq - Baghdad, 1st edition.
- Khin, Jamal, (2016-2017): The problem of modernity and philosophical action in contemporary Western thought, Jürgen Habermas as a model, a thesis for a doctoral degree, Sciences in Philosophy, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Oran/2, Faculty of Social Sciences , Supervision - Abdul-Lawi Abdullah, Department of Philosophy, university season.
- Razoqa, Youssef, (2004): The Ajar Door. Studies in the flowers of the dioxide of history, study of Ramadan bin Ramadan: Language on the Chaos of the World, Tunisia, 1st edition.
- Salih, Hashim, (1988): The Battle between Rationality and Irrationalism in European Thought, Journal of Arab Studies, Issues 5-6, for the year 34, March, April.
- Alawi, Rashid, (Rabi' al-Awwal 1437 AH - December 17, 2015 AD): Jurgen Habermas: Towards a new perspective on the role of religion, recognizing its role in the age space is linked to defending an open space, Asharq Al-Awsat, Al-Arab International Newspaper, Casablanca, Thursday, , About F: Link: <https://twitter-com.aawsat-news>.
- phosil, Mikael, (2013): Habermas and the Religious Question, translated by Muhammad Saddam. Al-Awan website, the Internet, April.
- phinlson, James Gordon, (2015): Jurgen Habermas: A Very Short Introduction, translated by: Muhammad Al-Roubi, reviewed by Dhiaa Ward, Hindawi Foundation for Education and Culture, Egypt, 1st edition, 2015.
- Habermas, Jürgen, (no. ed.): The Theory of Connective Kansh (in Persian), translated into Persian by: Kamal Bouladi, (no. ed.).
- Balibar, Etienne, (2012): Saeculum culture religion idiologic, Paris Galilee.
- Christopher J. , Eberle, (2002): Religious Conviction in Liberal Politics, Cambridge. U. K: Cambridge University Press .

- Génôme ; (2001): au cœur de la vie ...et du business ! In le jeune Afrique , l'Intelligent , Renaud de Rochebrune , mars .
- German Peacc Prize Commisssion.
- Habermas, Jurgen, (2008): " entre naturalism et religion, Les defies de La democratic edition Galtimard, Paris .
- Habermas, Jurgen, (No Date): Lamodernite un Projet, inachere, Critique N: 413/198.
- Holberg Prize Laureate, Lecture Presented at the Holberg. Prize Seminar (29) November, 2005 .
- Jose, Casanova , (1994): Public Religions in the Modern World Chicago. University of Chicago, Press.
- Jurgen, Haberma, (No Date): Between Naturalism and Religion: Philosophical Essays, Cambridge. Uk: Polity Press .
- Jurgen, Habermas , (2005): Religion in the Public Sphere, Holberg Prize Laureate 2005, Lecture Presented at the Holberg. Prize Seminar 29 November.
- Jurgen, Habermas,(1996): Between Facts and Norms, Contributions to adiseourse Theory of Lawand Democracy, studies in contemporary German social Thought, Camberidge Mass: MIT Press .
- Lefort, Claude, (No Date): Permanence du Thoologico. Politique? Dans Essais sur Le Palitique, Paris Le seuil .
- Michael J., Perry, (1988): Morality Politics, and Law: a Bicentennial. Essay, New York, Oxford University Press .
- Paul J. , Weithman, (2002): Roligion and the Obligations of Citizchship. Cambridge. UK: Cambridge University Press .
- Peter , Berger, (1967): The Sacred Canopy of asociological : Theory of Religion Garden City, N.Y. Doubleday .
- Peter, Berger, (1997): pistemological modesty: An Interview with peter Berger, The Christian Century, October 29 .
- Peter, Berger,(1999): The Desecularization of the world: Resurgent Religion and world politics. Washington, D.C Ethics and Ethics and Public Policy conter.
- Philip, Gorski , (2003): Historicizing the Secularization Debate, In hand book of the Sociology of Religion ed Michele Dillon, Cambridge. U.K Cambridge. University press.
- Wolterstorff N. , Rardi, (1997): Religion in the Public. Square: the Public square the place of Religious Convictions in Political Debate: Point/Counterpoint. Lanham, Md. Rowman and Little field .